



النشرة اليومية

Monday, 06 January, 2025



أخبار
الطاقة



مع بداية العام.. التفاؤل يُعم أسواق النفط الرياض

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

محطة تسييل كبرى قبالة سواحل السنغال وموريتانيا أول شحنة من الغاز هذا الأسبوع، ومن المتوقع أن يقوم المشروع الذي تديره شركة بي بي والذي تبلغ طاقته 2.7 مليون طن سنويًا بتحميل أول شحنة له في وقت ما في الربع الأول من هذا العام.

وفي النرويج تتوقع شركة النفط الحكومية النرويجية إكوينور إغلاق محطة هامرفست لتصدير الغاز الطبيعي المسال التي تبلغ طاقتها 4.7 مليون طن سنويًا حتى 9 يناير على الأقل بعد فشل ضاغط رئيسي هذا الأسبوع، مما أدى إلى توقف التدفقات من منشأة الغاز الطبيعي المسال الوحيدة في البلاد.

وفي الصين تتطلع بكين إلى فرض المزيد من القيود على تكنولوجيا البطاريات، إذ اقترحت وزارة التجارة الصينية قيودًا إضافية على تصدير البطاريات وتقنيات معالجة المعادن الحرجة، مع التركيز بشكل خاص على معالجة الليثيوم في خطوة قد تعيق أيضًا التوسع الخارجي لشركة قوشن أو كاتل.

وفي إندونيسيا، فرضت السلطات مزيدًا من نسبة 40% من وقود زيت النخيل في مبيعات الديزل اعتبارًا من 1 يناير، لكن جاكارتا أوقفت طرح الديزل الحيوي الجديد على مستوى البلاد لأنه لا يوجد حتى الآن تنظيم حكومي يحدد وتيرة طرحه. وفي نيجيريا، ستطلب الحكومة من الآن فصاعدًا من المتقدمين للحصول على كتل الاستكشاف إظهار أدلة على خفض انبعاثات الكربون وتبني الطاقة المتجددة بما يتماشى مع هدف الانبعاثات الصفرية الصافية للبلاد بحلول عام 2060، مع بدء عمليات التنفيذ من 1 يناير 2025.

بدأت أسواق النفط العام بإحساس متجدد بالتفاؤل، مدفوعًا بسحوبات المخزون في الولايات المتحدة ومحاولات الصين لتحفيز اقتصادها، واتسمت العودة التدريجية للمشاركين في سوق النفط من عطلة رأس السنة الجديدة بالتفاؤل الضمني حيث أدى سحب المخزون الأمريكي إلى تشديد توافر المنتجات في الوقت الذي تهدد فيه موجات البرد أوروبا والولايات المتحدة.

وفي الوقت نفسه، رفعت تعهدات الصين بأن تكون أكثر استباقية مع تدابير التحفيز معنويات أولئك الذين تخلوا عن سياسة أكثر قوة قادمة من بكين، ولو مؤقتًا، مما دفع عقود برنت الآجلة إلى الاقتراب من 76 دولارًا للبرميل.

وفي تطورات الأسواق، يتطلع السوق إلى أسعار الخام القادمة من المملكة العربية السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، وقال متعاملون إن السعودية قد ترفع أسعار الخام للمشتريين الآسيويين في فبراير للمرة الأولى منذ ثلاثة أشهر، على غرار المكاسب التي حققتها أسعار النفط القياسية في الشرق الأوسط الشهر الماضي.

في وقت، أفادت التقارير أن الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته جو بايدن يستعد لإصدار مرسوم من شأنه أن يحظر بشكل دائم الحفر البحري في المياه الساحلية الأمريكية التي تعتبر حساسة للتنوع البيولوجي، بموجب قانون أراضي الجرف القاري الخارجي لعام 1953.

وفي مشاريع الغاز الطبيعي المسال في إفريقيا، حققت



من الإعفاءات الضريبية السخية في البلاد.

وقالت جنوب إفريقيا إن الشركات التي تستثمر في إنتاج المركبات الكهربائية في البلاد ستتمكن من المطالبة بخصم ضريبي بنسبة 150 % على هذه الاستثمارات، بدءًا من عام 2026، وتهدف الدولة إلى جذب تصنيع المركبات الكهربائية وتحفيز صناعات المركبات الكهربائية والهيدروجين، والتي تعد صغيرة نسبيًا وغير متطورة.

ومع ذلك، تخطط فولكس فاجن وإيسوزو للبقاء مركزين على المركبات ذات محركات الاحتراق الداخلي في جنوب إفريقيا، فيما تدرس ستيلانتيس إمكانية توسيع إنتاجها في جنوب إفريقيا في المركبات التي تعمل بالطاقة الجديدة، كما تُعرف المركبات الكهربائية والهجينة القابلة للشحن والهجينة التقليدية.

وفي ليبيا استأنفت شركة النفط الإسبانية العملاقة ريبسول التنقيب عن النفط في ليبيا بعد انقطاع دام 10 سنوات، حيث قامت بحفر بئر استكشاف في حوض مرزق عبر المناطق الجنوبية الغربية من البلاد، على خطى إيني وبي اللتين استأنفتا الحفر في عام 2024.

ومن المقرر أن يمنح الرئيس الأمريكي جو بايدن بيع شركة يو إس ستيل لشركة نيبون ستيل اليابانية، مما يضع حدًا لصفقة مقترحة بقيمة 14.1 مليار دولار، والتي خرجت عن مسارها لأن بيع شركة أمريكية عريقة لمنافس أجنبي كان يعتبر خطرًا على الأمن القومي. وفي روسيا توقفت تدفقات خطوط الأنابيب عبر أوكرانيا، وبعد انتهاء عقد نقل الغاز لمدة 5 سنوات بين روسيا وأوكرانيا، أوقفت شركة الغاز الروسية العملاقة جازبروم إمدادات الغاز الطبيعي عبر أوكرانيا، مما أدى إلى توقف إمدادات خطوط الأنابيب مما تسبب في أزمة طاقة في مولدوفا ومنطقة ترانسنيستريا المنفصلة.

وسجل بطل السيارات الكهربائية الصيني أرقامًا قياسية، حيث وصلت مبيعات المركبات ذات الطاقة الجديدة من أكبر شركة لصناعة السيارات الكهربائية في الصين بي واي دي إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق في عام 2024، حيث ارتفعت بنسبة 41 % على أساس سنوي إلى 4.304 مليون وحدة وتمثل ثلث إجمالي مبيعات السيارات الكهربائية في البلاد.

وفي جنوب أفريقيا، أشار مسؤول في رابطة السيارات المحلية إلى أن الإعفاءات الضريبية التي تبنتها جنوب أفريقيا مؤخرًا لإنتاج السيارات الكهربائية قد أثارت بالفعل اهتمام ثلاث شركات صينية لتصنيع السيارات الكهربائية للاستثمار في المركبات التي تعمل بالطاقة الجديدة في الدولة الأفريقية.

وقال الرئيس التنفيذي لمجلس أعمال السيارات في جنوب أفريقيا ميكيل ماباسا في مقابلة نُشرت يوم الجمعة إن ثلاث شركات صناعة سيارات من الصين وقعت بالفعل اتفاقيات عدم إفشاء مع المجلس. وتتمتع جنوب أفريقيا الآن بخصم ضريبي يصل إلى 150 % على الاستثمار في إنتاج المركبات الكهربائية والهيدروجينية.

وتتنافس السيارات الكهربائية الصينية بالفعل مع قواعد التصنيع في جنوب أفريقيا لشركات عملاقة مثل تويوتا وفولكس فاجن إيه جي. وعلى الرغم من الخطط الخاصة بالإعفاءات الضريبية الضخمة - التي استغرقت أشهرًا في العمل - لم تعلن أي شركة تصنيع غربية حتى الآن عن استثمارات جديدة في المركبات الكهربائية أو غيرها من المركبات الخالية من الانبعاثات.

وفي وقت سابق من هذا العام، قالت فولكس فاجن وإيسوزو موتورز إنهما لا تملكان خططًا فورية لتصنيع المركبات الكهربائية أو الهجينة في جنوب إفريقيا على الرغم



الحرارة الباردة في ديسمبر 2022 إلى خفض الإمدادات بمقدار 19.4 مليار قدم مكعب يوميًا، وفي فبراير 2021 ضربت الإنتاج بمقدار 20.4 مليار قدم مكعب يوميًا.

ويكفي المليار قدم مكعب من الغاز لتزويد حوالي خمسة ملايين منزل يوميًا. ومع ارتفاع الطلب على التدفئة، من المتوقع أن يصل إجمالي استخدام الغاز في الولايات المتحدة، بما في ذلك الصادرات، إلى 156.4 مليار قدم مكعب يوميًا في 9 يناير، ويقارن ذلك بالرقم القياسي اليومي للبلاد البالغ 168.4 مليار قدم مكعب يوميًا والذي تم تسجيله في 16 يناير 2024 خلال صقيع شتوي وحشي آخر.

وأدى الجمع بين الطلب المتزايد والتجمد في يناير 2024 إلى زيادة أسعار الغاز الفورية عند معيار هنري هاب الأمريكي في لويزيانا إلى أكثر من 13 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وكانت أسعار اليوم التالي في مركز هنري هب حاليًا حوالي 3.65 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وهي أعلى مستوياتها منذ يناير 2024.

ووفقًا لخبراء الأرصاد الجوية، سيشعر حوالي 250 مليون شخص بالهواء البارد في 40 ولاية في الأسبوع المقبل. وحذروا من تراكبات جليدية كبيرة يمكن أن تتسبب في انقطاع التيار الكهربائي في أجزاء من ميسوري وإلينوي وإنديانا وكنيتاكي خلال عطلة نهاية الأسبوع وحتى يوم الاثنين.

وقالت شركة الطاقة الأمريكية سنتر بوينت إنرجي يوم الجمعة إن خطة عمل الطقس البارد الخاصة بها جاهزة لعملاء الطاقة والغاز في العديد من الولايات، بما في ذلك تكساس ولويزيانا وإنديانا وأوهايو وميسيسيبي.

وفي إمدادات الديزل الأمريكي، ارتفع عقد نايمكس للخام منخفض الكبريت إلى 2.36 دولارًا للغالون هذا الأسبوع، مسجلًا أعلى مستوى في ثلاثة أشهر حيث تشير التوقعات إلى سلسلة من موجات البرد القطبية في جميع أنحاء الولايات المتحدة والتي من شأنها أن ترفع الطلب على الديزل ووقود التدفئة إلى ما هو أبعد من الأنماط الموسمية على مدار شهر يناير.

وفي إمدادات الغاز الطبيعي الأمريكي، قد يتسبب الطقس البارد والعواصف الثلجية في جميع أنحاء الولايات المتحدة في انقطاعات هائلة للتيار الكهربائي على مدار الأسبوع المقبل وتعزيز الطلب على الغاز الطبيعي إلى أعلى مستوياته في الشتاء، ووفقًا لمحللي الطاقة ومنسقي الموثوقية.

وتأتي الزيادة في الطلب مع انخفاض إمدادات الغاز بسبب تجميد آبار النفط والغاز والأنابيب، والمعروفة في صناعة الطاقة باسم ما يسمى «التجمد»، ويوفر الغاز حوالي 43 ٪ من توليد الطاقة في البلاد ويدفئ حوالي 45 ٪ من منازل البلاد، ووفقًا لبيانات من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. وقد تؤدي الزيادة في الطلب إلى جانب انخفاض العرض إلى ارتفاع الأسعار الأسبوع المقبل.

وقال محللون في شركة الاستشارات في مجال الطاقة جيلبر أند أسوشيتس في مذكرة: «إن إنتاج أبلاتشيا وروي يواجه مخاطر التجمد مع انخفاض درجات الحرارة إلى أرقام أحادية أو أقل»، وتنتج الولايات المتحدة حوالي 105 مليار قدم مكعب يوميًا من الغاز، ويأتي حوالي ثلث هذا العرض من منطقة أبلاتشيا في بنسلفانيا وغرب فرجينيا وأوهايو.

في فصول الشتاء الماضية، أدت حالات التجمد إلى خفض إنتاج الغاز بكميات هائلة، بما في ذلك خسارة حوالي 16.5 مليار قدم مكعب يوميًا في يناير 2024، وأدت درجات



وحثت شركة نورث اميركان إليكتروك، منسق الموثوقية في البلاد، الجميع في سلسلة توريد الكهرباء على اتخاذ خطوات الآن لضمان أعلى مستويات الموثوقية. وقالت الشركة إنها «قلقة بشكل خاص بشأن إمدادات الغاز الطبيعي نظرًا لكمية الإنتاج الكبيرة في منطقة وسط المحيط الأطلسي والشمال الشرقي».

وتسبب الطقس القارس في فبراير 2021 في ترك الملايين في تكساس بدون كهرباء ومياه وتدفئة لأيام وأسفر عن وفاة أكثر من 200 شخص حيث سارعت شبكة الكهرباء في الولاية إلى منع انهيار النظام الكهربائي.

وحول تحول شركات الطيران إلى وقود الطائرات الأخضر، أظهرت دراسة أجرتها مجموعة المناصرة للنقل والبيئة ومقرها بروكسل أن معظم شركات الطيران في العالم لا تبذل ما يكفي من الجهد للتحول إلى وقود الطائرات المستدام، والتي وجدت أيضًا استثمارًا ضئيلاً للغاية من قبل منتجي النفط في عملية التحول.

تأتي هذه التعليقات في الوقت الذي يدعو فيه قطاع الطيران إلى زيادة إنتاج الوقود، والذي يمكن تصنيعه من مواد مثل رقائق الخشب وزيت الطهي المستخدم.



الرياض السيارات الكهربائية تزيح ١,٥ مليون برميل يومياً من إنتاج النفط العالمي

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

في الصين، ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم والمحرك الرئيسي لنمو الطلب على النفط في السنوات الأخيرة، يشكل مسار الطلب نقطة تحول حاسمة. ومع التحول إلى السيارات الكهربائية المدفوعة بالسياسات، وزيادة استخدام الغاز الطبيعي في تشغيل الشاحنات، ومع ضعف الطلب على البتروكيماويات، يعتقد المحللون أن الطلب على البنزين في الصين سيبلغ ذروته قريباً وسيستبعه الديزل بسرعة.

وتتوقع ستاندرد آند بورز جلوبال أن يبلغ الطلب على البنزين في الصين ذروته في عام 2025 عند حوالي 3.8 ملايين برميل يومياً. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يبلغ الطلب على الوقود ذروته عند 3.66 مليون برميل يومياً في عام 2024 ويبدأ في الانخفاض بنسبة 2.3% في عام 2025. ومن المقرر أن يبلغ الطلب على الغازولين والديزل في الصين ذروته في عام 2027 عند أكثر من 4 ملايين برميل يومياً. وقال كانج وو، رئيس قسم أبحاث الطلب العالمي على النفط في شركة كوموديتي إنسايتس: "مع زيادة إجمالي الطلب على النفط إلى ثلاثة أمثاله في الهند، ثالث أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم، فإن الصين هي الدولة النامية الكبرى الوحيدة التي من المرجح أن تشهد ارتفاع الطلب على البنزين والديزل/السولار في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب".

يواجه وقود الطرق القائم على النفط، والذي كان ذات يوم الدعامة الأساسية لنمو الطلب العالمي على النفط، تحديات هيكلية غير مسبوقه مدفوعة بتبني المركبات الكهربائية المتسارع وسياسات إزالة الكربون الصارمة على مستوى العالم. في الوقت نفسه، يواصل وقود الطائرات القائم على النفط التفوق على أنواع الوقود الرئيسية الأخرى للنقل حيث يتفوق السفر الجوي على استخدام وقود الطيران المستدام الناشئ في عام 2025.

ومن المتوقع أن يبلغ الطلب العالمي على البنزين ذروته في عام 2025 عند حوالي 28 مليون برميل يومياً، وفقاً لستاندرد آند بورز جلوبال. تعكس هذه اللحظة الفاصلة زيادة تبني المركبات الكهربائية وتحسين كفاءة المركبات، وخاصة في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم. وقد يكون الطلب على الديزل في انخفاض بالفعل بعد أن بلغ 29 مليون برميل يومياً في عام 2024. وتحل المركبات الكهربائية بالفعل محل أكثر من 1.5 مليون برميل يومياً من الطلب على النفط، وهو رقم من المقرر أن يتضاعف أربع مرات بحلول عام 2030، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية. وقالت وكالة الطاقة الدولية في أحدث تقرير شهري لها عن سوق النفط: "إن الضعف المستمر في استخدام الغازولين والبنزين يعكس مزيجاً من الوعكة الاقتصادية الكلية المستمرة واتجاهات الاستبدال الهيكلية طويلة الأمد التي تقوض الطلب على وقود النقل السائل بشكل تدريجي".



أن يعوض جزئيًا عن النمو في الطائرات النفاثة، من المتوقع أن تضغط توسعات القدرة التكريرية المتوقعة في عام 2025 على هوامش التكرير وشقوق المنتج لوقود النقل. ومن المقرر أن تضغط الإضافات الملحوظة في القدرة من مصفاة اوليكا الجديدة في المكسيك ومصنع دانجوت في نيجيريا على شقوق البنزين في حوض الأطلسي.

ومن المتوقع أن يؤدي عدم التطابق إلى تسريع ترشيد القدرة التكريرية العالمية، وخاصة في شرق الولايات المتحدة وأوروبا ولكن أيضًا في الصين. "ومن المتوقع أن تدخل هوامش التكرير فترة دورة هبوطية، وسوف تعتمد العودة إلى هوامش منتصف الدورة بشكل أساسي على معدل إغلاق المصافي - على عكس معدل نمو الطلب، والذي كان من الممكن توقعه في دورات التعافي السابقة"، وفقًا لتوقعات الطاقة لعام 2025 من ستاندر آند بورز جلوبال.

وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن يبلغ متوسط فروق أسعار البنزين 9 دولارات للبرميل و6.9 دولارات للبرميل في عامي 2025 و2026، بانخفاض من 13 دولارًا للبرميل في عام 2024. لكن جولدمان ساكس يبدو أكثر تفاؤلاً، إذ يتوقع ارتفاع هوامش البنزين والمقطرات الحالية في حوض الأطلسي بمقدار يتراوح بين دولار واحد ودولارين في العام المقبل، بمساعدة انخفاض المخزونات.

بالنسبة للوقود النفاث، من المتوقع أن تصمد الشقوق في العام المقبل، مما يعكس توقعات الطلب الأكثر تفاؤلاً. وعلى الرغم من انخفاض فروق الشقوق على أساس سنوي، مع توقع تفوق نمو وقود الطائرات على المنتجات الأخرى، من المتوقع أن تظل علاوة وقود الطائرات والديزل العالمية أعلى من متوسط 1 دولار للبرميل بدءًا من عام 2025 وتستمر حتى توقعات عام 2026، وفقًا لتوقعات ستاندر آند بورز جلوبال.

كما تساعد الوقود الحيوي بشكل متزايد في إزالة الكربون من قطاع النقل، حيث من المقرر أن ينمو الإنتاج عالميًا بمقدار 100 ألف برميل يوميًا إلى 3.4 مليون برميل يوميًا في عام 2025، أو 3.2% من إجمالي الطلب على السوائل، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية.

وبينما يتجه الطلب على وقود الطرق التقليدي إلى الانخفاض، لا يزال الطلب العالمي على الطائرات ينمو بعد عودة أعداد الركاب إلى مستويات ما قبل الوباء لأول مرة في منتصف عام 2023. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط نمو الطلب العالمي السنوي على وقود الطائرات/الكيروسين حوالي 480 ألف برميل يوميًا في عام 2024، ثم يتباطأ إلى ارتفاع قدره 300 ألف برميل يوميًا في عام 2025، مدفوعًا في المقام الأول بأوروبا الغربية والصين.

وعلى الرغم من أن مكاسب كفاءة الطائرات تعني أن الطلب على الطائرات كان منفصلًا عن نمو الحركة الجوية في السنوات الأخيرة، إلا أن إزالة الكربون من السفر الجوي لا يزال يشكل تحديًا ومكلفًا. ويتوقع المحللون أن ينمو الطلب العالمي على الطائرات ببطء في السنوات القادمة قبل أن يبلغ ذروته في عام 2029.

وعلى الرغم من النمو القوي من قاعدة منخفضة، بلغ الإنتاج العالمي من وقود الطائرات المستدام مليون طن متري فقط في عام 2024، وفقًا لاتحاد النقل الجوي الدولي، وهو أحد أقسام سوق الطائرات العالمية. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يتضاعف العام المقبل، فإن إنتاج وقود الطائرات المستدام سيظل يشكل 0.7% من إجمالي إنتاج وقود الطائرات، وفقًا لاتحاد النقل الجوي الدولي.

ومع تراجع الطلب على البنزين والديزل والذي من المقرر



ومع إزالة الكربون من وقود النقل عالميًا، سينخفض الطلب المتزايد على برميل النفط بشكل متزايد إلى غاز البترول المسال والنفثا والإيثان ووقود الزيت والمواد الخام البتروكيميائية.

وعلى أساس إجمالي السوائل، تقدر شركة كوموديقي إنسايتس أن الطلب العالمي في عام 2025 سيرتفع بمقدار 1.4 مليون برميل يوميا، ارتفاعا من زيادة قدرها مليون برميل يوميا في عام 2024. ويعكس الفارق بين نمو الطلب على النفط الخام ونمو الطلب على السوائل زيادة الطلب على المواد الخام السائلة القائمة على الغاز، والسوائل الأخرى غير الخام وانخفاض الاستخدام المباشر للنفط الخام.



الطاقة سوق المركبات الكهربائية في الهند قد تصل إلى ١١٤ مليار دولار

رجب عز الدين

وجاءت هذه الطفرة في المبيعات مدفوعة بشعبية المركبات ذات العجلتين والعجلات الثلاث التي تهيمن على سوق المركبات الكهربائية في الهند، وتشكّل أكثر من 90% من إجمالي المبيعات.

كما أسهمت برامج الدعم الحكومي في دعم الابتكار ومساعدة الفاعلين الرئيسيين في الصناعة على التوسع في خطتهم المستقبلية بقطاع المركبات الكهربائية.

وقادت شركات تاتا موتورز، وماهيندرا إلكترونيك (Mahindra Electric)، وتيسلا؛ نمو مبيعات المركبات الكهربائية في عام 2024.

بينما تعمل بعض الشركات الناشئة، مثل أولا إلكترونيك (Ola Electric)، وأثير إنرجي (Ather Energy)، على دفع الابتكار وطرح نماذج بأسعار معقولة.

وحققت شركة أولا إلكترونيك إنجازاً تاريخياً خلال عام 2024، إذ نجحت في بيع أكثر من 400 ألف وحدة من "السكوتر الكهربائي"، لتصبح أول شركة هندية تحقق هذا الرقم في عام واحد.

تشهد سوق المركبات الكهربائية في الهند نموًا متسارعًا منذ عام 2022، مع زيادة المبيعات وانطلاق سلسلة من برامج الدعم المحفزة للمستثمرين وشركات السيارات على مستوى البلاد.

وتوقّع تقرير حديث -أطلقت عليه وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن)- نمو سوق المركبات الكهربائية الهندية من 3.21 مليار دولار فقط عام 2022 إلى 114 مليار دولار بحلول عام 2029.

ورجح التقرير نمو سوق المركبات الكهربائية في الهند بمعدل سنوي مركب يتجاوز 66.5% خلال السنوات الـ 8 الممتدة حتى عام 2029.

وتستند هذه التقديرات المتفائلة إلى أن السوق ستحطم الأرقام القياسية في المبيعات خلال السنوات القليلة المقبلة، استكمالاً للطفرة التي تشهدها حاليًا.

مبيعات المركبات الكهربائية في الهند

تجاوزت مبيعات المركبات الكهربائية في الهند 1.8 مليون وحدة بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2024، بزيادة 45% على أساس سنوي، بحسب بيانات رابطة مصنعي المركبات الكهربائية الهندية (SMEV)، التي تُقدر وصول المبيعات إلى مليوني وحدة كهربائية على مدار عام 2024 كاملاً.



سوق المركبات الكهربائية ذات العجلتين

رغم انتعاش سوق المركبات الكهربائية في الهند خلال عام 2024، فإن طريق التبني واسع النطاق لهذه المركبات ما يزال يواجه تحديات، أبرزها ارتفاع التكاليف والبنية التحتية غير الكافية للشحن.

فما تزال السيارات الكهربائية أكثر تكلفة بما يتراوح من 20% إلى 30%، مقارنة بنظيرتها ذات الاحتراق الداخلي العاملة بالبنزين والديزل.

وترجع فجوة التكلفة بصورة أساسية إلى تكلفة بطاريات الليثيوم أيون التي تشكّل وحدها ما يتراوح بين 40% و50% من إجمالي تكلفة السيارات الكهربائية.

على الجانب الآخر، ما زالت البنية التحتية للشحن غير كافية، رغم ارتفاع عدد محطات الشحن العامة بصورة كبيرة من 1500 محطة شحن عام 2020، إلى أكثر من 12 ألف محطة عام 2024.

ورغم ذلك، فإن محطات الشحن ما زالت بحاجة إلى توسع نطاق انتشارها خاصة في المناطق الريفية، إذ يسود القلق بين المستهلكين من عدم وجود محطات شحن كافية لتبني هذا النوع من المركبات الصديقة للبيئة.

الخلاصة..

شهدت سوق المركبات الكهربائية في الهند انتعاشة كبيرة خلال عام 2024، بقيادة المركبات ذات العجلتين والعجلات الثلاث التي تستحوذ على أكثر من 90% من المبيعات، ورغم ذلك، فما زالت السوق تواجه تحديات ارتفاع التكاليف وعدم توافر البنية التحتية الكافية للشحن خاصة في المناطق الريفية.

لا تزال سوق المركبات الكهربائية ذات العجلتين الأكثر نشاطًا في الهند، وسط حالة من المنافسة الشرسة بين الشركات على الابتكارات التقنية في مجالات كفاءة البطاريات والتصميمات التي تركز على المستعمل النهائي.

وتتراوح أسعار المركبات الكهربائية ذات العجلتين بين 90 ألف روبية (1049 دولارًا) و1.5 مليون روبية هندية (17.4 ألف دولار)، ما يجعلها في متناول شرائح واسعة من المستهلكين.

على الجانب الآخر، تهيمن المركبات ذات العجلات الثلاث على المناطق الحضرية وشبه الحضرية، بقيادة شركات باجاج أوتو (Bajaj Auto)، وماهيندرا لاست ميل موبيلتي (Mahindra Last Mile Mobility) المتخصصةين في إنتاج هذا النوع من المركبات على مستوى الهند.

ولا تُستعمل هذه المركبات للأغراض الشخصية فحسب، وإنما يمكن استعمالها في نقل السلع والركاب لمسافات قصيرة.

ونفذت الحكومة سلسلة من برامج الدعم المستهدفة لتشجيع نشر المركبات الكهربائية الأكثر شعبية على مستوى الولايات، مثل الإعفاءات الضريبية وإعفاءات رسوم التسجيل.

كما تتوسع الحكومة في برامج دمج الطاقة المتجددة لتشغيل محطات شحن المركبات الكهربائية، في إطار سياسة تستهدف بناء أنظمة نقل مستدامة وصديقة للبيئة.

تحديات سوق المركبات الكهربائية في الهند



التنقيب عن الهيدروجين الطبيعي قد يصبح الطاقة كارثة.. و٢٤ بئراً تخيب الآمال

في طبقات الأرض الجوفية، وعادةً ما يُستخرج عبر عمليات الحفر، مثل التكسير المائي وحقن مزيج من المياه والرمل والمواد الكيميائية، في ضغط مرتفع، بهدف إطلاق الغاز من الصخور.

كما يُعرف باسم الهيدروجين الأبيض، لتمييزه عن الهيدروجين الأخضر المستخلص من الماء، والهيدروجين الأزرق المستخلص عبر حرق الوقود الأحفوري، مع استعمال تقنية احتجاز الكربون وتخزينه، وغيره من الأنواع.

احتياطات الهيدروجين الطبيعي

تشير دراسة حديثة إلى وجود ما يصل لنحو 5 تريليونات طن من احتياطات الهيدروجين الطبيعي داخل الخزانات الجوفية تحت الأرض في جميع أنحاء العالم، ما زالت غير مكتشفة حتى الآن.

اليوم، مع تدفّق مليارات الدولارات إلى شركات الاستكشاف للتنقيب عن الهيدروجين الطبيعي، يُلقى العالم فيتالي فيدافسكي بـ"قنبلة" من شأنها أن تجعل آذان المستثمرين تنتبه: ربما تعمل الصناعة بأكملها وفقاً لنموذج معيب أساساً. بينما تبحث الشركات عن "خزانات" هيدروجين مماثلة لرواسب النفط والغاز، يزعم "فيدافسكي" أن هذه الخزانات ببساطة لا يمكن أن تكون موجودة. وقال في حوار نشرته منصة "إنرجي نيوز" (Energy News): إن "الهيدروجين متقلب للغاية، وعدواني كيميائياً للغاية، بحيث لا يشكّل رواسب مضغوطة".

شهدت عمليات التنقيب عن الهيدروجين الطبيعي زخمًا خلال الآونة الأخيرة، بحثًا عن المواقع المحتملة للوقود النظيف، ما من شأنه أن يدعم عمليات تحول الطاقة.

وعلى الرغم من ذلك، حدّر عالم جيولوجي من أن الاندفاع نحو الهيدروجين الطبيعي قد يُصبح "سرابًا"، بدلاً من أن يكون "طوق نجاة" للتخلص التدريجي من الاعتماد على النفط والغاز والفحم.

وكشف العالم فيتالي فيدافسكي -الذي يتمتع بخبرة تزيد على 35 عامًا في هذا المجال- أن شركات الطاقة حفرت 24 بئراً في مالي بين عامي 2017 و2019، دون تدفّق تجاري من أيّ بئر "باستثناء الاكتشاف العرضي الأصلي".

وتابع، في تصريحات اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن): "التوقعات قاتمة للغاية.. سيصاب المستثمرون بخيبة أمل إلى درجة الانسحاب".

هذه ليست مجرد وجهة نظر متشائمة أخرى، ولكنها تحذير من شخص كان يدرس الهيدروجين الطبيعي منذ عام 1985، قبل وقت طويل من أن يصبح أحدث ضجة في قطاع الطاقة.

ما هو الهيدروجين الطبيعي؟

حسب تعريفه من جانب منصة الطاقة المتخصصة، يُطلق الهيدروجين الطبيعي على الغاز الموجود بصورة حرة



اكتشاف الهيدروجين الطبيعي في مالي

كان المسار الحالي للصناعة مستوحى إلى حدٍ كبير من اكتشاف مالي في عام 2012، حيث ضربت بئر ماء الهيدروجين عن طريق الخطأ، ولكن "فيدافسكي" يشير إلى أن قصة النجاح هذه قد تضلل الجميع.

فعلى الرغم من حفر 20 بئرًا في المنطقة نفسها، لم يُعثر على أيّ تدفقات تجارية أخرى؛ إلا أن الشركات في جميع أنحاء العالم تواصل تكرار هذا النهج، على أمل الحصول على نتائج مختلفة.

وأشار "فيدافسكي" إلى أن الهيدروجين الطبيعي قد يكون بمثابة "تذكرة" البشرية إلى الطاقة النظيفة الدائمة، المتاحة في أيّ مكان تقريبًا على وجه الأرض.

ولكن إذا فشلت طفرة الاستكشاف الحالية بسبب افتراضات خاطئة أساسًا، فقد يؤدي ذلك إلى تأخير المجال لعقود من الزمن.

ويحذّر فيدافسكي قائلاً: "هذا يعني أن البشرية ستفوّت فرصة هائلة".

والمأساة لا تتعلق فقط بالاستثمارات الضائعة؛ بل تتعلق أيضًا بعرقلة ما يُمكن أن يكون الثورة الأكثر أهمية في مجال الطاقة منذ اكتشاف النفط، وفق التصريحات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

ومن ثم، فإن الخصائص ذاتها التي تجعل تخزين الهيدروجين ونقله على السطح أمرًا صعبًا، تجعل من المستحيل على الطبيعة حبسه تحت الأرض بالطريقة التي تفترضها معظم الشركات، وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

نموذج مختلف للتنقيب عن الهيدروجين

بدلاً من ذلك، يدعم "فيدافسكي" وزملاؤه نموذجًا مختلفًا: الهيدروجين البدائي العميق يتدفق عبر "مداخن" ديناميكية من قلب الأرض.

ومن ثم، فإن الأمر لا يتعلق بإيجاد خزان محاصر، بل يتعلق بالاستفادة من هذه التدفقات الطبيعية.

وبينما قد تبدو التوقعات قاتمة، لا يقترح "فيدافسكي" أن نتخلى عن استكشاف الهيدروجين الطبيعي، ولكنه يدعو -بدلاً من ذلك- إلى تحول كامل في النموذج في كيفية التعامل معه.

قد لا يكمن الحل في الآبار العميقة أو تكنولوجيا الحفر الأكثر تقدماً، ولكن بإعادة التفكير أساسًا فيما يُبحث عنه.

مع تقدّم الصناعة، يظل السؤال قائماً: هل يكون المستثمرون والشركات على استعداد لتحدي افتراضاتهم الأساسية قبل فوات الأوان؟ الوقت يمضي بسرعة، والمليارات من الدولارات -ناهيك عن مستقبل الطاقة النظيفة- تظل معلقة.

وقال فيدافسكي: "ربما لا تكمن الإجابة في أعماق الأرض، بل في استعدادنا للاعتراف بأننا ربما كنا ننظر إلى الأمر برؤيته نظرة خاطئة منذ البداية".



العراق: لا وجود لأي عقود مع سوريا لتزويدها بالنفط الخام

تبرز شركة غلف ساندرز البريطانية، وهي شركة نفطية صغيرة كانت تنشط سابقًا في شمال شرقي سوريا، وهي المنطقة التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية (قسد) حاليًا. رئيس الشركة التنفيذي، جون بيل، دعا إلى تخفيف العقوبات الغربية على صناعة النفط في سوريا وتنظيم القطاع بعد الإطاحة بنظام الأسد، مؤكدًا أن استئناف الإنتاج سيساهم في زيادة إيرادات الدولة السورية ودعم جهود إعادة إعمار البلاد.

وكانت شركة غلف ساندرز تنتج نحو 20 ألف برميل يوميًا قبل عام 2011 في أحد حقول الحسكة بالشراكة مع شركة Sinochem الصينية، لكنها لم تحقق أي إيرادات منذ فرض العقوبات.

إلى جانب شركة غلف ساندرز، استثمرت شركات أوروبية وأميركية كبرى في قطاع النفط السوري قبل 2011، من أبرزها، "Shell"، التي تمتلك 20% من شركة الفرات للنفط. أما شركة توتال الفرنسية فليديها حصص في مشاريع الغاز والنفط، فيما تمتلك "Suncor" نحو 50% من معمل غاز إيبل (Ebla).

ومع فرض العقوبات على سوريا، علقت جميع هذه الشركات عملياتها، إلا أنها تترقب التطورات السياسية والاقتصادية لإعادة النظر في العودة إلى السوق السورية مستقبلاً.

أكدت وزارة النفط العراقية، اليوم الأحد، عدم وجود أي عقود مع الجانب السوري لتزويده بالنفط الخام. وقالت الوزارة في بيان إن "بعض وسائل الإعلام تداولت معلومات حول إيقاف تصدير النفط الخام العراقي إلى سوريا" وكان وزير النفط والثروة المعدنية السوري، غياث دياب، أكد الأسبوع الماضي أن قطاع النفط في سوريا بعد سقوط النظام البائد يعاني من عدة صعوبات وتحديات، تشكل عائقاً في تأمين المشتقات النفطية.

وقال دياب: "لا يزال عدد من الآبار النفطية خارج إدارة الدولة السورية، وهذا يعد من أكبر تلك العوائق وأبرزها ويزيد من معاناة الأهالي".

وأضاف: "لا معنى لبقاء العقوبات المفروضة على سوريا بعد التخلص من النظام البائد وحلفائه، كان النظام يعتمد على حلفائه للتزود بالنفط، ولم يتأثر بتلك العقوبات كما تتأثر سوريا الجديدة اليوم".

ويشهد قطاع النفط السوري اهتماماً متجددًا من شركات نفط غربية بعد التراجع الكبير في الإنتاج عقب عام 2011. حيث انخفض إنتاج النفط السوري إلى نحو 80 ألف برميل يوميًا فقط بعد أن كان 400 ألف برميل يوميًا قبل الثورة. يباع النفط حاليًا بأسعار متدنية تصل إلى 15 دولارًا للبرميل، أي ما يعادل 20% من سعره العالمي، بسبب سيطرة مجموعات مسلحة على عمليات الإنتاج والبيع غير القانوني، وفق تقرير نشرته صحيفة فايننشال تايمز، واطلعت عليه "العربية Business".

اليوم، تطمح الشركات الغربية إلى استئناف عملياتها النفطية في سوريا لرفع الإنتاج إلى مستويات ما قبل عام 2011 وبيعه بأسعار تتوافق مع السوق العالمية. ومن بين هذه الشركات



من السيارات الكهربائية للطاقة النووية.. الشرق هذه أهم توقعات المناخ في 2025

يشهد تجاوز ارتفاع درجات الحرارة العالمية 1.5 درجة مئوية. ماذا يمكننا أن نتوقع في عام 2025؟ قام مراسلونا ومحروونا، إلى جانب محلي "بلومبرغ إن إي إف" باختيار 15 اتجاهًا ستشكل مستقبل كوكب الأرض هذا العام، والتي نعرضها لكم كالآتي:

ترجع نمو تركيبات الألواح الشمسية في 2025 نمت سوق الطاقة الشمسية بنسبة 35% في عام 2024، ولكن "بلومبرغ إن إي إف" تتوقع أن يزيد تركيب الألواح الشمسية في العالم بنسبة 11% فقط هذا العام.

مع تزايد نسبة الطاقة الشمسية في مزيج الكهرباء لدى الدول، ستواجه الأنظمة صعوبة في دمج فائض الطاقة (الكهرباء) خلال النهار في شبكتها. ومع ذلك، ستظل الطاقة الشمسية المصدر الأكبر لإضافة الطاقة الجديدة إلى الشبكات حول العالم في 2025. * جيني تشيس ولا را هايم محللتان متخصصتان بمجال الطاقة الشمسية لدى "بلومبرغ إن إي إف"

الفحم يعود كمصدر للطاقة في الشهر الماضي، عدلت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها بشأن ذروة استهلاك الفحم، قائلة إن استخدام الوقود الأكثر تلويثاً للبيئة في العالم سيواصل تحطيم الأرقام القياسية حتى عام 2027 على الأقل. على الرغم من انخفاض الطلب على الفحم في العديد من الدول الغربية، فإن زيادة الإقبال عليه في الهند والصين تكفي لتعويض هذا التراجع.

يسلك العالم وسائل متعددة من أجل تعزيز جهود مكافحة الاحترار العالمي، بما في ذلك تسجيل أرقام قياسية في تركيب الألواح الشمسية إلى زيادة مبيعات السيارات الكهربائية. ومع ذلك، توجد أحداث غير متوقعة قد تعرقل الانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة هذا العام.

فمن الولايات المتحدة إلى اليابان، يُتوقع أن يزداد الطلب على الطاقة بشكل كبير مع تزايد احتياج مراكز البيانات للكهرباء من أجل الذكاء الاصطناعي. وهذا الوضع يجبر بعض شركات المرافق على إعادة النظر في مواعيد التخلص التدريجي من محطات الكهرباء التي تعمل بالوقود الأحفوري. (كما يسهم في إحياء الطاقة النووية أيضاً).

ويحدث كل هذا بينما يستعد الرئيس المنتخب دونالد ترمب لتولي منصبه. ووعد ترمب بالفعل بإنهاء ما يسميه "احتيال الصفقة الخضراء الجديدة" (Green New Scam)، الذي تمارسه واشنطن. وخلال اليوم الأول من دخول المكتب البيضاوي، تعهد ترمب بإلغاء مشاريع الرياح البحرية والتي ستكون ضربة أخرى لصناعة تعاني بالفعل من عقبات.

كما تعهد ترمب بالخروج من اتفاقية باريس، التي تدعو الدول للحد من الاحترار العالمي دون 1.5 درجة مئوية (مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية) قبل نهاية القرن.

حتى قبل أن يعود ترمب إلى البيت الأبيض، يُظهر كوكب الأرض علامات مقلقة، حيث أصبح العلماء شبه متأكدين من أن 2024 كان العام الأكثر حرارة على الإطلاق، والأول الذي



توقعات بضع تريليونات أخرى في المستقبل.

التحول إلى الطاقة المستدامة يوفر فرصاً لتحقيق أرباح، بغض النظر عن الاسم الذي نطلقه عليه أو الجدل حول المصطلحات.

* تيم كوينسون رئيس التحرير التنفيذي الذي يتابع الاستثمارات المستندة إلى معايير البيئة والمجتمع والحوكمة لدى "بلومبرغ".

مرونة أكبر في معايير تعويضات الكربون

ستتخذ مبادرة الأهداف القائمة على العلم (SBTi)، وهي الهيئة الأكثر أهمية في تحديد أهداف الشركات المتعلقة بصافي الانبعاثات الصفرية، قراراً هذا العام بشأن الدور الذي يمكن أن تلعبه أرصدة الكربون في تحقيق أهداف المناخ.

اليوم، تسمح قواعد "مبادرة الأهداف المستندة إلى العلم" للشركات باستخدام أرصدة الكربون لتغطية ما لا يزيد عن 10% من الانبعاثات الناتجة عن جميع أنشطتها بحلول عام 2050.

في العام الماضي، اضطرت المنظمة إلى التراجع عن إعلان مفاده أنه يمكن استخدام الاعتمادات (أرصدة الكربون) لتحديد جميع انبعاثات سلسلة إمدادات الشركات، بعد أن قال منتقدون إن هذا من شأنه أن يؤدي إلى انتشار التمويه الأخضر (تقديم صورة كاذبة عن التزام الشركات بالاستدامة) على نطاق واسع. بعدما أجرت المبادرة عملية مراجعة شاملة، تتوقع "بلومبرغ إن إي إف" أن تقدم المجموعة مرونة أكبر مقارنة بما هو عليه الحال الآن، إزاء شروط تتعلق بجودة أرصدة الكربون. مع ذلك، فإن أي قرار تتخذه المبادرة سيحدث تأثيرات كبيرة لدى أسواق أرصدة الكربون في العالم ويحدد وتيرة النمو في المستقبل.

في الوقت نفسه، تواجه شركات المرافق الأميركية زيادة مفاجئة في الطلب على الكهرباء من جانب المصانع والمنازل والمركبات الكهربائية والتدفئة، وخاصة مراكز البيانات التي تستهلك كميات كبيرة من الكهرباء لدعم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بالنسبة للبعض، قد يتم تأجيل التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة (الخضراء)، في حين يعتمدون على محطات الطاقة التي تعمل بالغاز والفحم التي تُعتبر أكثر موثوقية.

* ويل ماتيس وويل ويد وهما صحفيان متخصصان بأخبار الطاقة التقليدية والمتجددة لدى "بلومبرغ".

الاستثمار في الحوكمة يواصل الازدهار

أصبح تصنيف الاستثمارات التي تعتمد على معايير البيئة والمجتمع والحوكمة يثير جدلاً سياسياً إلى درجة أنه قد يختفي قريباً. لكن محلي "بلومبرغ إنتليجنس" يقولون إن هذا التحدي لن يؤثر على هذا النوع من الاستثمارات.

ما يهم هو أن مبادئ الاستثمارات التي تعتمد على معايير البيئة والمجتمع والحوكمة ستستمر في التأثير على الشركات والأسواق في عالم يشهد ارتفاع درجات الحرارة.

في الولايات المتحدة، يواصل سياسيون من التيار اليميني مهاجمة معايير البيئة والمجتمع والحوكمة كوسيلة لكسب دعم شركات النفط الكبرى.

توجد مؤشرات على أن الشركات الأوروبية أصبحت أقل دعماً لمعايير البيئة والمجتمع والحوكمة بسبب اللوائح التي تهدف إلى القضاء على التمويه الأخضر.

مع ذلك، تم استثمار أكثر من 3 تريليونات دولار عالمياً لإحداث التحول في قطاع الطاقة منذ عام 2021، مع



من محطات الطاقة النووية التي خرجت من الخدمة، وعن اهتمام أكبر بالجيل الجديد من المفاعلات التي ما تزال في مرحلة التطوير لكن يُنتظر أن تكون أصغر حجماً وأكثر سهولة في التركيب.

* جوناثان تيرون وويل ويد، صحفيان متخصصان بأخبار الكهرباء والطاقة المتجددة لدى "بلومبرغ".

الشركات الناشئة تبحث عن وجهات جديدة أدى قانون خفض التضخم الذي أقره الرئيس جو بايدن إلى انتعاش تقنيات المناخ في الولايات المتحدة، إلا أن عديداً من رواد الأعمال يعيدون النظر في مكان تأسيس شركاتهم مع عودة ترمب؛ فاحتمال تقليل الدعم الحكومي لتقنيات خفض انبعاثات الكربون دفع عدداً من الشركات إلى إرجاء خطط التوسع في الولايات المتحدة، واستكشاف الفرص خارجها، بل وبدء البحث عن دول أخرى تقيم فيها مقرأً جديداً.

إذا غادرت هذه الشركات الناشئة البلاد، يُتوقع أن تحدث هجرة لأصحاب الكفاءات والخبرات في مجال العمل المناخي، ما قد يضعف قدرة الولايات المتحدة على المنافسة في السباق العالمي للأجيال الجديدة من الابتكارات.

* كوكو ليو وميشيل ما، صحفيان متخصصان بأخبار الطاقة النظيفة لدى "بلومبرغ".

القطب الشمالي على رأس الأولويات تتسارع وتيرة الاحترار العالمي في شمال الكوكب، وسيواصل العلماء متابعة تراجع دور القطب الشمالي في الحماية من تغير المناخ، وسط حلقة مفرغة من تزايد الاحترار نتيجة تناقص الجليد البحري، كما أن ذوبان الطبقة الجليدية والحرائق الجوفية تحول أجزاءً من هذه المنطقة التي كانت بكرةً ذات يوم إلى مصدر لانبعاثات الكربون.

* كايل هاريسون رئيس قسم الأسواق البيئية العالمية في "بلومبرغ إن إي إف"

أسواق النفط تواجه نجاح السيارات الكهربائية في الصين الاهتمام بالسيارات الكهربائية تراجع في بعض البلدان حول العالم. ولكن ليس في الصين، التي تتوقع "بلومبرغ إن إي إف" أن تمثل 65% من جميع السيارات الكهربائية المبعة عالمياً هذا العام.

دفع التحول نحو السيارات الكهربائية أكبر شركة نفط في البلاد إلى تعديل توقعاتها بشأن وصول الطلب على النفط إلى الذروة، وتقديم الموعد بمقدار خمس سنوات ليصبح في عام 2025، (بدلاً من المتوقع بأن يحدث في وقت لاحق). ويتوقع المحللون انخفاضاً حاداً بعد ذلك الموعد.

تعديل التوقعات بوصول الطلب على النفط إلى الذروة، بمثابة خبر سيئ بالنسبة لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، حيث إن الصين قد شكلت أكثر من نصف نمو استهلاك النفط العالمي في هذا القرن.

* دان مورتو صحفي متخصص بشؤون الطاقة في الصين لدى "بلومبرغ"

الطاقة النووية تعود من جديد تمر الطاقة النووية بمرحلة انتعاش، إذ عاد اهتمام أوروبا بالطاقة الناتجة عن الانشطار النووي في ظل القلق من الاحترار العالمي، وأمن إمدادات الطاقة وسط حرب روسيا في أوكرانيا. فيما تتجه شركات التكنولوجيا الكبرى في الولايات المتحدة إلى الطاقة النووية باعتبارها مصدر كهرباء يحافظ على البيئة.

ويُتوقع توارد مزيد من الأخبار عن إعادة تشغيل عدد



أحد الأسباب التي ساعدت الدول في التوصل إلى حل وسط يتمثل في جمع تمويل للعمل المناخي قدره 300 مليار دولار سنوياً بحلول 2035 في قمة "كوب 29" كان خريطة طريق القمة التالية، "كوب 30"، التي تهدف إلى الوصول إلى توفير تمويل بمبلغ 1.3 تريليون دولار سنوياً للدول النامية. وسيشهد هذا العام كثيراً من المفاوضات حول كيفية توفير مصادر هذا الارتفاع الكبير.

الأمر الأكثر أهمية أن الزيادة الفعلية في التمويل ستوفرها بنوك التنمية متعددة الأطراف، مثل البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي، إذ إنها المصادر الوحيدة التي لديها الصلاحية والتمويل اللازمان لزيادة الإقراض بمليارات الدولارات خلال 2025.

* أكشاش راڤي، صحفي أول متخصص بأخبار المناخ والطاقة لدى "بلومبرغ".

ارتباك محتمل في قمة المناخ بالبرازيل ستقام قمة "كوب 30" في بيليم، وهي مدينة نائية شديدة الفقر في غابات الأمازون وتفتقر إلى البنية التحتية اللازمة لاستضافة قمة عالمية تجذب بشكل معتاد عدداً ضخماً من الحاضرين. لذا تُتوقع إقامة بعض الفعاليات، مثل اجتماع قادة العالم، في أماكن أخرى أو مواعيد مختلفة.

يجري حالياً بناء أماكن الإقامة بسرعة، ودراسة استخدام السفن كمحلات للإقامة، وهو خيار يتطلب تجريف الممرات المائية. وستستخدم المفاوضات بين الدول حول طموحاتها المناخية الفردية.

من المقرر أن تقدم البلدان أهدافاً جديدة بحلول بداية فبراير، وهو موعد نهائي سيفوت معظمها. ويُرجح أن يرتبط أغلب اقتراحات خفض الانبعاثات بشروط محددة، إذ ترغب بعض الدول في التأكد من توفير التمويل أولاً.

مع ذلك، سيزداد الاهتمام بالقطب الشمالي، إذ ستحرص دول لا علاقة لها بالمنطقة، مثل الصين، على الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المتوفرة هناك، بدءاً من الطرق الملاحية الجديدة ومخزونات النفط والغاز ووصولاً إلى السياحة.

وفي الوقت نفسه، فالتوترات بين روسيا والدول السبع الأعضاء في حلف "ناتو" -التي تشكل معاً الأعضاء الثمانية لمجلس دول القطب الشمالي- تعزز القيمة الأمنية الاستراتيجية للمنطقة. بالمناسبة، يرغب ترمب في شراء غرينلاندا.

* دانييل بوشوف، صحفية أولى متخصصة بأخبار المناخ والقطب الشمالي لدى "بلومبرغ".

علماء المناخ يعيدون تقييم بعض الفرضيات أدى الارتفاع المستمر في مستويات ثاني أكسيد الكربون إلى أن تصبح الأحوال الجوية أكثر قسوة وأقل قابلية للتوقع، ويواجه العلماء حالياً تحديات في كيفية تزويد الحكومات والقطاع بالتحليلات المفيدة عن المخاطر.

تُعد محاكاة الفيضانات من بين المجالات الخاضعة للتدقيق. وفي الوقت نفسه، دفعت الأحوال الجوية القاسية بعض العلماء لتدقيق أكبر في تقنيات لم يعطها علم المناخ الأهمية الكافية سابقاً، ويزداد اهتمام عدد من رواد أعمال "وادي السيليكون" بمجال الهندسة الجيولوجية في الفترة الحالية.

* براين كيه سوليفان، لورين روزينال، إريك روستون، صحفيون متخصصون بأخبار الطقس والمناخ لدى "بلومبرغ".

بنوك التنمية تدعم تعهدات "كوب 29"



من التنقيب قد يسفر عن تبعات بيئية كارثية في ظل الجهل التام بالنظم البيئية الفريدة في البحار العميقة.

* تود وودي، صحفي متخصص بأخبار المناخ لدى "بلومبرغ".

نمو حركة مكافحة الاستهلاك انتشر الاستهلاك المفرط على منصات التواصل الاجتماعي لسنوات، وتجلّى في تقييم تفصيلي لكميات من الملابس تصل في صناديق ضخمة، ومخزونات كبيرة من مستحضرات التجميل، بل وتقييم متاجر البقالة. لكن ظهرت خلال الشهور الماضية معارضة متزايدة؛ فيشير عدد من المؤثرين، بالأخص على منصة "تيك توك"، إلى أنهم سيتجهون إلى "خفض الاستهلاك" خلال 2025.

زاد استخدام هذا المصطلح على المنصة 13.233% خلال الشهر الماضي، فيما لاحظت أداة "جوجل ترندز" أيضاً تزايد استخدام المصطلح منذ شهر يوليو. أما من يتعهدون بتقليل مشترياتهم، فيرجعون ذلك إلى رغبتهم في خفض الديون وزيادة المدخرات، والتخلص من الأكوام المبعثرة، ومراعاة البيئة.

* كندرا بيير لويس، صحفية متخصصة بأخبار الحياة الخضراء لدى "بلومبرغ".

بدء عصر الملابس الخالية من البلاستيك الدائم بدءاً من الأول من يناير، منعت ولايتا كاليفورنيا ونيويورك الشركات من بيع معاطف المطر والقمصان وأي ملابس يومية أخرى أضيفت إليها المواد المشبعة بالفلور أو البولي فلور (PFAS) عمداً خلال التصنيع. وسيشمل المنع في كاليفورنيا مفاشر السراير والموائد وعدداً من المنسوجات الأخرى.

* جون إنجر، أكشات راثي، جنيفر إيه دولهي، صحفيون متخصصون بأخبار الطاقة والمناخ لدى "بلومبرغ".

العالم يشهد معاهدة بلاستيك جزئية يتزايد زخم معظم دول العالم لخفض إنتاج واستهلاك البلاستيك ومنع الكيماويات الخطرة المستخدمة في صنعه. وسعت المحادثات التي جرت تحت رعاية الأمم المتحدة للتوصل إلى معاهدة ملزمة قانوناً العام الماضي، إلا أن عدداً صغيراً من الدول المنتجة للنفط، من بينها السعودية وروسيا، عرقلت هذه المحاولات، ومن المقرر استئناف المفاوضات هذا العام.

في الفترة الحالية، يُتوقع أن تبدأ مجموعة كبيرة تضم أكثر من 100 دولة جهودها الخاصة لخفض استهلاك البلاستيك، بعد أن خاب أملها من العملية التي تقودها الأمم المتحدة وتتطلب الموافقة بالإجماع على القرارات.

* آرون كلارك، صحفي متخصص بأخبار المناخ والطاقة لدى "بلومبرغ".

شركات التعدين تستعد للتنقيب في المحيط لسنوات طويلة تطلعت شركات التعدين بطموح كبير إلى المحيط، الذي يحتوي على أضخم الرواسب المعدنية المتوقعة على وجه الكوكب. وهذا العام، فالمنظمة التابعة للأمم المتحدة التي تشرف على التعدين في البحار العميقة تسعى للانهاء من صياغة القوانين التي ستسمح بممارسة هذا النوع من الأنشطة في المياه الدولية.

وتعزم الصين في يوليو نقل آلة تجريبية للتعدين في قاع البحر إلى إحدى المناطق المرخصة في المحيط الهادئ. ومن جهة أخرى، تشير اليابان إلى أنها ستبدأ التعدين في مياهها الإقليمية. وقد حذر العلماء بشكل متكرر من أن هذا النوع



تزايد الأدلة التي تربط المواد -التي يُطلق عليها اسم "الكيمائيات الدائمة"- بالسرطان وأمراض أخرى. وتجاوباً مع المنع في الولايتين، عدل عدد من الشركات المنتجات على مستوى العالم، من بينها صانعة الأدوات والأزياء المخصصة للهواء الطلق "باتاغونيا" (Patagonia)، ما يعني أنه يُتوقع أن يستفيد كل المستهلكين في جميع أنحاء العالم.

* زهرة حرجي، صحفية متخصصة بأخبار الحياة الخضراء لدى "بلومبرغ".



بنوك وول ستريت تنسحب من تحالف الشرق يهدف لتقليص بصمتها الكربونية

تظاهر البنوك بحسن النية وصفت جيل فيش، أستاذة قانون الأعمال في جامعة بنسلفانيا، العضوية في تحالف البنوك لصافي صفر انبعاثات بأنها كانت أقرب إلى "التظاهر بحسن النية"، بدلاً من إحداث "تأثيرات مناخية حقيقية". رفض متحدث باسم التحالف التعليق.

يطالب نشطاء المناخ حالياً بتدخل حكومي لمحاكاة وول ستريت. فقد أعلنت منظمة "نشطاء البيئة في نيويورك" (Environmental Advocates NY) غير الربحية، أنها تضغط على المسؤولين في ولاية نيويورك لفرض قوانين وأنظمة تلزم البنوك باتخاذ إجراءات مناخية.

الانسحابات من التحالف تأتي بعد توترات طويلة بدأت منذ أكثر من عامين، وفقاً لتقارير "بلومبرغ". ففي عام 2022، دفعت بنوك مثل "جيه بي مورغان" و"مورغان ستانلي" ضد وضع أهداف ملزمة لتمويل المناخ. رداً على ذلك، خفف التحالف متطلباته، فيما واصل الأعضاء نشاطهم. لكن مع تصاعد عداة الحزب الجمهوري تجاه المنظمات الداعمة للبيئة، تغير موقف القطاع المالي.

رغم ارتفاع درجات الحرارة عالمياً بشكل متسارع، لا تزال البنوك تحقق أرباحاً قصيرة الأجل من خلال دعم منتجي الوقود الأحفوري. وصف كين بوكر، الذي يدرّس الاستدامة في جامعة "تافتس" انسحاب بنوك وول ستريت من التحالفات المناخية بأنه "محبط ولكنه غير مفاجئ".

خلال شهر واحد فقط، انسحبت أكبر البنوك في وول ستريت من أحد أبرز تحالفات المؤسسات المالية عالمياً، وهو تحالف البنوك لصافي صفر انبعاثات (-Net-Zero Banking Alliance).

يهدف التحالف إلى مساعدة البنوك على تقليص بصمتها الكربونية، وشهد انسحاب "غولدمان ساكس" و"ويلز فارغو" و"سي تي غروب" و"بنك أوف أميركا" و"مورغان ستانلي". يبدو أن "جيه بي مورغان تشيس"، وهو أكبر بنك أميركي، سيكون المؤسسة التالية.

تأتي هذه التحركات في ظل محاولة البنوك الأميركية لحماية نفسها من الضغوط السياسية المتزايدة مع عودة دونالد ترمب إلى البيت الأبيض، وفق أشخاص مطلعين رفضوا الكشف عن هوياتهم.

كما يستعد التحالف لانسحاب مزيد من المؤسسات الأميركية، بحسب رسالة من رئيسة الأمانة سارة كيميت أرسلت إلى الأعضاء في 31 ديسمبر، وأطلعت عليها "بلومبرغ". أشارت كيميت في هذا الصدد إلى "البيئة السياسية" كعامل رئيسي لهذه الانسحابات.

على الرغم من الانسحابات، إلا أن تأثيرها الملموس لا يزال غير واضح. تُظهر بيانات جمعتها "بلومبرغ" أن البنوك زادت تمويلها لصناعة الوقود الأحفوري منذ تأسيس التحالف في عام 2021.



أضاف أن هذه التحالفات تأسست لتشجيع القطاع المالي على الأخذ بعين الاعتبار التكاليف طويلة الأجل لدعم النفط والغاز والفحم.

عندما تأسس تحالف البنوك لصافي صفر انبعاثات في عام 2021، تفاخرت البنوك الأعضاء، بما في ذلك "بنك أوف أميركا"، بعضويتها. أكد الرئيس التنفيذي لـ "بنك أوف أميركا"، برايان موينيهان، "الالتزام بصافي الصفر" كجزء من دوره كرئيس مشارك لمبادرة الأسواق المستدامة التي تهدف إلى تشكيل جهد عالمي منسق لدعم التحول الأخضر للقطاع الخاص.

نهج علمي لصافي الانبعاثات

في بيان صدر في أبريل 2021، أعلن أكبر تحالف عالمي للتمويل المناخي، تحالف غلاسكو المالي لصافي صفر انبعاثات (GFANZ)، أنه سيلزم الأعضاء بوضع أهداف متوسطة وطويلة الأجل تستند إلى نهج علمي، بهدف الوصول إلى صافي الصفر بحلول عام 2050 على أبعد تقدير.

أنهى "تحالف غلاسكو" عام 2024 بإعادة تقييم مهمته مع تصاعد حالات انسحاب البنوك الأمريكية، وتكثيف الهجوم من الحزب الجمهوري. بدأ التحالف الانسحاب من التحالفات الخاصة بصافي الصفر التي كان يشرف عليها سابقاً، معلناً أنه سيتيح إرشاداته للشركات المالية، سواء كانت ملتزمة بتحالف صافي الصفر أم لا.

رفض متحدث باسم تحالف غلاسكو التعليق خارج نطاق التصريحات العامة للمجموعة. وفقاً لموقع التحالف، فإن المؤسسات المصرفية التي تنضم إلى تحالف البنوك لصافي الصفر تلتزم بمواءمة الانبعاثات الممولة من قبلها مع "مسارات تحقيق صافي الصفر بحلول عام 2050" كحد أقصى. كما يتوجب عليها تقديم أهداف لعام 2030

لإثبات التزامها بالمسار المحدد، وتوثيق تقدمها.

جميع المؤسسات المصرفية التي انسحبت من تحالف البنوك لصافي الصفر صرحت علناً بأنها لا تزال ترى أن إزالة الكربون هدف جدير بالاهتمام. مع ذلك، شددت على أن واجبها الأساسي هو تلبية احتياجات عملائها. لم يقدم أي من هذه البنوك سبباً رسمياً للانسحاب من التحالف.

في الوقت نفسه، أصبحت وول ستريت تواجه علماً يشهد تزايداً في التهديدات القانونية ضد المصرفيين ومديري الأموال الذين يُشتبه في عدم دعمهم لأجندة الحزب الجمهوري المؤيدة للوقود الأحفوري.

فقط بعد أسابيع من إعادة انتخاب ترمب في نوفمبر، قادت ولاية تكساس تحركاً لمقاضاة شركات "بلاك روك" و"فانغارد غروب" (Vanguard Group Inc.) و"ستيت ستريت" (State Street Corp.) بدعوى انتهاك قوانين مكافحة الاحتكار، عبر تبني استراتيجيات مؤيدة للمناخ تهدف إلى قمع إنتاج الفحم.

في ديسمبر الماضي، أعلنت اللجنة القضائية بمجلس النواب الأمريكي التي يسيطر عليها الجمهوريون، أنها وجدت "أدلة كبيرة على أن تحالفاً مناخياً يضم مؤسسات مالية" انخرط في "تواطؤ غير تنافسي" من خلال مطالبة الشركات "بالكشف عن التزاماتها المناخية المتعلقة بصافي الصفر وتقليصها وتنفيذها".

أشارت اللجنة بقيادة الجمهوري جيم جوردان من أوهايو، إلى "تحالف غلاسكو" ومجموعات مشابهة، متهمة إياها بقيادة ما وصفته بأنه "حملة مناخية صارمة".



مليار دولار في عام 2021 عندما تأسس تحالف البنوك لصافي صفر انبعاثات. تشير البيانات إلى أن بنوكاً مثل "بنك أوف أميركا" و"غولدمان ساكس" كثفت مثل هذه الصفقات خلال هذه الفترة.

يرى كين بوكر من جامعة "تافتس" أوجه تشابه بين الخيارات التي تتخذها البنوك اليوم، وتلك التي اتخذتها قبيل الأزمة المالية لعام 2008. استشهد بتصريح شهير أدلى به تشارلز برنس الثالث، الرئيس التنفيذي السابق لـ"سي تي غروب"، عام 2007: "طالما أن الظروف مواتية، عليك أن تنهض وتشارك".

ادعاءات موافقة أهداف المناخ

مع استمرار ارتفاع درجات الحرارة العالمية بوتيرة سريعة نحو تجاوز الحد الحرج البالغ 1.5 درجة مئوية، تُطرح تساؤلات حول جدوى ادعاء الشركات المالية قدرتها على موافقة عملياتها مع هذا الهدف. قال أنيكت شاه، رئيس استراتيجية الاستدامة والانتقال في "جيفريز فاينانشال غروب" (Jef-feries Financial Group Inc): "البنوك تعكس ببساطة الاقتصاد الحقيقي. إذا ظل الاقتصاد الحقيقي يعتمد على الهيدروكربونات، فإن البنوك ستعكس ذلك أيضاً". طالبت منظمة "نشطاء البيئة في نيويورك" (Environmental Advocates NY) حكومة الولاية بالنظر في فرض قيود على التمويل المصرفي لتتماشى مع الأهداف المناخية، بما في ذلك قيود تستهدف الوقود الأحفوري. كما دعت إلى وضع قواعد تُلزم البنوك بتوثيق مدى خفض ما يُعرف بالانبعاثات الممولة.

قالت فانيسا فاينانز-تورنر، المديرية التنفيذية للمنظمة غير الربحية، إنه من الواضح أن الجمهوريين نجحوا في دفع وول ستريت للتراجع عن التزاماتها المناخية، رغم أنها كانت "متواضعة" أصلاً. أضافت: "البنوك لن تراقب نفسها. لهذا السبب نحن بحاجة إلى تنظيم".

مزيد من الجراءة

أصبح أعضاء الحزب الجمهوري يشعرون بمزيد من الجراءة، وفقاً لواقفهم الأخيرة. بعد سماعهم عن انسحاب البنوك من "تحالف البنوك لصافي صفر انبعاثات"، صرّح النائب الجمهوري المنتخب رايلي مور من ولاية وست فرجينيا، عبر متحدث باسمه، بأنه سيواصل جهوده لحظر ومنع الشركات المالية التي يُشتبه بدعمها "سياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية المعادية للوقود الأحفوري".

في الوقت نفسه، تواصل شركات وول ستريت تحقيق أرباح كبيرة من ترتيب صفقات متعلقة بالوقود الأحفوري، مقارنة بنظيراتها الأوروبية. في العام الماضي، تصدّر "جيه بي مورغان" قائمة البنوك التي دعمت إصدار السندات والقروض لشركات النفط والغاز والفحم، وفقاً لبيانات جمعتها "بلومبرغ". تلاه "ويلز فارغو" و"تي دي سيكيوريتيز" و"بنك أوف أميركا" و"آر بي سي كابيتال ماركتس" و"سي تي غروب".

أما أكبر داعم لإصدار السندات الخضراء فكان "بي إن بي باربيرا"، أكبر بنك في الاتحاد الأوروبي. في المقابل، لم تظهر البنوك الأوروبية، التي تخضع لتنظيمات مناخية أكثر صرامة من نظيراتها الأميركية، أي نية للانسحاب من تحالف البنوك لصافي صفر انبعاثات.

قال متحدث باسم "ستاندرد تشارترد" لـ"بلومبرغ": "موقفنا واضح جداً، ليس لدينا أي نية لمغادرة التحالف". وأدلت بنوك أخرى مثل "آي إن جي غروب" (ING Groep NV) و"دويتشه بنك" بتصريحات مماثلة.

وفرت البنوك العالمية حوالي 680 مليار دولار من القروض وصفقات السندات المتعلقة بالوقود الأحفوري في عام 2024، وفقاً لبيانات "بلومبرغ"، وهو ارتفاع عن 667



الاقتصادية

نمو مبيعات السيارات الصديقة للبيئة في كوريا 11 % خلال عام

سجلت مبيعات السيارات الصديقة للبيئة للشركات الخمس الكورية الجنوبية رقما قياسيا جديدا في 2024 مدفوعة بزيادة مبيعات الموديلات الهجينة، وفقا لما أظهرته بيانات.

وأوضحت بيانات منفصلة من هيونداي موتور، وكيا، وجنرال موتورز كوريا، وكيه جي موبيليتي، ورينو كوريا موتورز، ارتفعت مبيعات شركات صناعة السيارات الخمس في البلاد من السيارات الصديقة للبيئة بنسبة 11.1 % لتتجاوز 450 ألف وحدة في 2024، مقارنة بـ 405 آلاف في 2023.

وحسبما ذكرت وكالة يونهاب الكورية للأنباء، بلغت مبيعات الموديلات الهجينة 356 ألفا بزيادة 24.9 % على أساس سنوي في العام الماضي، لتشكل 88% من إجمالي مبيعات السيارات الصديقة للبيئة.

مبيعات السيارات الكهربائية انخفضت بنسبة 21.2 % لتصل إلى 91 ألفا وحدة في العام الماضي، مقارنة بـ 116 ألف وحدة في 2023.

كما تراجعت مبيعات السيارات التي تعمل بخلايا الوقود الهيدروجينية 36.4 % إلى 2751 وحدة في 2024، مقارنة بـ 4238 وحدة في عام 2023.

وقال مسؤول في صناعة السيارات إنه على الرغم من تباطؤ مبيعات السيارات الكهربائية، ظل الطلب على السيارات الصديقة للبيئة قويا بفضل زيادة مبيعات الموديلات الهجينة.

شكراً.